تقييم القوة المالية للمصارف باستخدام نموذجBanko Meter:دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

عدد وتاريخ إصدار قبول النشر:
16 في 2025/2/5

أ.م. د. ليلى عبد الكريم محمد
جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد
Layla_abdulkarem@uomsul.com

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تقييم القوة المالية لعينة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج Banko Meter، والذي يُعَدُّ من الأدوات الحديثة المستخدمة لتقييم القوة المالية للمصارف من خلال مجموعة من المؤشرات المالية الأساسية. وتشمل عينة البحث أربعة مصارف عراقية خلال الفترة من 2010 إلى 2023، حيث تم تحليل بياناتها المالية باستخدام مؤشرات النموذج المتمثلة في نسبة رأس المال إلى الموجودات، نسبة حقوق الملكية، نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، نسبة التكلفة إلى الدخل، ونسبة القروض إلى الموجودات. أظهرت النتائج أن معظم المصارف حافظت على نسب كفاية رأس المال ضمن الحدود الآمنة، إلا أن بعضها واجه تحديات تتعلق بارتفاع نسبة القروض المتعثرة وارتفاع التكاليف التشغيلية. يُوصي البحث بضرورة تطبيق إجراءات رقابية صارمة على منح القروض وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية لتعزيز القوة المالية وضمان استدامة الأداء المالي للمصارف العراقية.

الكلمات المفتاحية: القوة المالية، نموذج Banko Meter، المصارف التجارية، الأداء المالي، مؤشرات الانذار المبكر.

Evaluating the Financial Strength of Banks Using the Banko Meter Model: An Analytical Study of a Sample of Iraqi Private Banks Listed on the Iraq Stock Exchange

Asst. Prof. Dr. Layla Abdul Kareem Mohammed
University of Mosul – College of Administration and Economics

Abstract :

This study aims to assess the financial strength of a sample of Iraqi commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange using the Banko Meter model, which is a modern tool for evaluating the financial performance of banks through a set of key financial indicators. The research sample includes four Iraqi banks over the period from 2010 to 2023. Their financial data was analyzed using the model's indicators, including the capital-to-assets ratio, equity-to-assets ratio, capital adequacy ratio, non-performing loans ratio, cost-to-income ratio, and loans-to-assets ratio. The findings reveal that most banks maintained their capital adequacy ratios within safe limits; however, some banks faced challenges related to high

non-performing loans and operating costs. The study recommends the implementation of strict credit granting policies and the enhancement of operational efficiency to strengthen financial strength and ensure sustainable financial performance for Iraqi banks.

Keywords: Financial Strength, Banko Meter Model, Commercial Banks, Financial Performance, Early warning indicators

مقدمة:

يتمحور مفهوم القوة المالية باعتباره مؤشراً للإنذار المبكر عند تعرض القطاعات المالية والمصرفية للازمات المالية والمخاطر، كما يعد مؤشراً لتحليل هشاشة النظام المصرفي وتحديد المخاطر التي يتعرض لها ، وقد عرفه صندوق النقد الدولي على انه مجموعة مؤشرات توفر معلومات حول قوة وسلامة القطاع المصرفي من خلال تجميع بيانات وحسابها ونشرها بهدف تقييم ومراقبة مواطن القوة والضعف في النظم المالية ومن اجل تعزيز استقرارها والتقليل من خطر الفشل على وجه الخصوص.

فالقوة المالية هي جملة من التدابير والاجراءات التصحيحية التي تجعل مؤشرات المصارف في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات ووضع تصحيحي يمكنه من مواجهة الازمات، ويكون النظام المالي والمصرفي صلباً قوياً اذا ما اتسم بالقدرة على توزيع الموارد المالية بكفاءة عالية الى جانب العمليات المالية والاقتصادية الاخرى كالادخار والاستثمار وخلق السيولة...الخ.

ويمكن قياس القوة المالية للمصارف بموجب نموذج Banko Meter عن طريق قياس ملاءة كل من متغيراته الداخلة في النموذج والتي حددت من قبل العالم ALTMAN بعد اجراء تجارب متعددة في ادخال واخراج المؤشرات حتى الوصول الى افضل صيغة تفسر الاداء الفعلي للمصرف.

ويتم حساب مؤشر نموذج Banko Meter بان المصارف التي يكون مؤشرها يزيد عن 70% فهي ذات اداء مالي قوي في حين ان المصارف التي يقل مؤشرها عن 50% فهي داخله في المنطقة الحرجة تجاه الاعسار المالي ، في حين اذا كان المؤشر بين 50% و70% فأنها تقع ضمن المنطقة الرمادية وتحتاج الى تحليل وضعها والمسارعة في اتخاذ التدابير المناسبة..

المبحث الأول: منهجية البحث

1. مشكلة البحث

يواجه القطاع المصرفي العراقي العديد من الأزمات التي تعرقل عملياته التشغيلية، مما يستدعي إجراء تقييم دوري للقوة المالية لهذه المصارف باستخدام نموذج Banko Meter يساعد هذا التقييم في التعرف على قدرة المصارف على الاستمرارية والصمود أمام التحديات المالية. بناءً على ذلك، يسعى البحث للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

هل يمكن تطبيق نموذج Banko Meter لتقييم القوة المالية للمصارف عينة البحث؟

2. أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في تقييم مؤشرات القوة المالية لما توفره من أدوات كمية ونوعية تساعد في تحليل أداء القطاع المصرفي بشكل دقيق. كما تساهم في تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح من خلال توفير المعلومات المالية الدقيقة لأصحاب المصلحة. فضلا عن ذلك، يُمكن لهذه المؤشرات أن تكشف عن مخاطر انتقال العدوى المالية، مما يساعد على الحد من تأثيرها، فضلاً عن دورها كأداة إنذار مبكر للأزمات المالية والمصرفية.

يُعد نموذج Banko Meter من الأدوات الفعالة لتقييم القوة المالية للمصارف، حيث يعتمد على مجموعة من المؤشرات المالية الأساسية التي حددها الباحث Altman بعد تجارب متعددة للوصول إلى صيغة تفسيرية دقيقة للأداء المصرفي. يتم تصنيف المصارف وفقًا لهذا النموذج إلى ثلاث فئات:

مصارف ذات أداء مالي قوي: إذا تجاوز المؤشر نسبة 70%.

مصارف في المنطقة الحرجة: إذا كان المؤشر أقل من 50%، مما يشير إلى مخاطر التعثر المالي.

مصارف في المنطقة الرمادية: عند تسجيل نسب تتراوح بين 50% و70%، مما يستدعي إجراءات تصحيحية فورية.

3. فرضية البحث

يفترض البحث أن تطبيق نموذج Banko Meter سيمكن من تقييم القوة المالية للمصارف عينة البحث بدقة وكفاءة عالية.

4. اهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

تحليل المفاهيم الأساسية لنموذج Banko Meter وشرح طريقة احتسابه.

تطبيق نموذج Banko Meter على البيانات المالية للمصارف عينة البحث.

تقييم القوة المالية للمصارف وتحديد المخاطر التي تواجهها.

ترتيب المصارف عينة البحث وفقًا لنتائج النموذج وتقديم توصيات لتحسين الأداء المالي.

5. حدود البحث

الحدود الزمنية: يشمل البحث البيانات المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة من 2010 إلى 2023.

الحدود المكانية: تم تطبيق الدراسة على أربعة مصارف عراقية، وهي: مصرف الاتحاد العراقي، مصرف الموصل، مصرف آشور، مصرف الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: الجانب النظري

اولا: مفهوم القوة المالية

هي دليل انذار مبكر ضد المخاطر التي تواجه العمل المصرفي، بالإضافة الى ذلك تعتبر اداة فعالة لقياس سلامة القطاع المصرفي كونها تقوم على اسس واجراءات موضوعية لتقييم قوة وسلامة القطاع المصرفي(صندوق النقد الدولي،2017: 1).كما تتمثل بقدرة المصارف على توفير ايرادات تكفي لتغطية التكاليف ، اذا يمكن اعتبار المصرف قوياً مالياً اذا كان بإمكانه اجراء العمليات في الحاضر والمستقبل وبدون خسائر تشغيلية(Cargill,2006:1) ، او هي جملة من التدابير والاجراءات الاحترازية او التصحيحية المطبقة التي تجعل مؤشرات المصارف في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات وايجاد وضع تصحيحي لها يمكنها من مواجهة هذه الازمات(بوهريرة ،مصطفى ،2017: 108) يكون النظام المالي قوياً اذا كان بإمكانه البقاء فعالاً ومستداماً وقادرا على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الانشطة المختلفة حيث تكمن اهمية قياس مؤشرات القوة المالية في السماح بتقييم القطاع المصرفي بمقاييس كمية وموضوعية(فياض، 2023: 44) .ان تقييم القوة المالية للمصارف يتم بناءً على مجموعة من المبادئ الأساسية التالية:(Zenchenko,2015:99)

1- العالمية: والتي تعني استخدام هذه الطريقة لأي مصرف تجاري دون النظر إلى الخصائص المحددة لملفه الشخصي أو منطقته؛

2- التتابعية: التي تشمل تنفيذ المراحل الاساسية لها بالتتابع؛

3- النظامية: التي تتطلب تغطية وأخذ جميع خصائص وميزات المصارف في الحسبان للحصول على النتائج؛

4- أهمية النتائج: التي يتم الحصول عليها أثناء تنفيذ كل مرحلة، وإمكانية تطبيقها في المستقبل؛

5- المرونة: التي تفترض إمكانية تغيير نظام المؤشرات والمعايير لتقييم تغيير الوضع الاقتصادي.

ثانياً: اهمية القوة المالية

تتمثل القوة المالية في المصارف باستقرار المركز المالي لها على المدى الطويل وتعكس حالة قاعدة موارده حيث تعمل المؤسسة الائتمانية على اعادة توزيع مواردها وتكون قادرة على التشغيل والحصول على المبلغ المحددة مسبقاً للدخل وهذا يحقق ارباح اكبر ويعمل على تطوير خدمات جديدة(فياض،2023: 44) ولكي يكون النظام المصرفي قويا ماليا لابد من ان يكون قادرا على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الانشطة المختلفة اذ تكمن اهمية قياس مؤشرات القوة المالية بالسماح بتقييم القطاع المصرفي بمقاييس كمية وموضوعية تعمل على كشف مخاطر انتقال عدوى الازمات المالية وتقليل احتمالية حدوثها(البطراني ،متولي،2024: 7) .

ان تقييم القوة المالية للمصرف يتطلب تقييم للأنشطة والعمليات المصرفية ومراقبة المخاطر لتحديد مدى قوة المركز المالي للمصارف.(Mishkin,200:523)

ان التصنيف الذي تظهره مقاييس ونماذج القوة المالية تمكن المصارف من التنبؤ بالمخاطر والازمات التي ستواجها في المستقبل والعمل على تجنبها(Ruddy,2021 : 3)

ثالثاً: مراحل تحديد القوة المالية

هناك سبعة مراحل اساسية لتحديد القوة المالية للمصارف يمكن توضيحها بالاتي(Zenchenko,2015:99) :

المرحلة الاولى: تتضمن هذه المرحلة دراسة المؤسسة الائتمانية لتحليل القوة المالية للمصرف بشكل خاص والسوق المالي بشكل عام، فالمصارف تقدم خدمات مالية بأشكال مختلفة وتحتاج الى معايير محددة لقياس فعالية ادارة موجوداتها واموالها المقترضة.

المرحلة الثانية: تتضمن هذه المرحلة اختيار المعايير التي تقيس القوة المالية وتبرير اسباب اختيارها، وتشمل هذه المعايير كفاية راس المال والسيولة والربحية وجودة الموجودات ولتقيمها يتم استخدام نظام العوامل التحليلية.

المرحلة الثالثة: يتم تحديد طرق تقييم القوة المالية وبشكل عام هناك عدة طرق تحليلية لتقييم القوة المالية للمصارف التجارية بناءً على الاهداف المحددة اكثرها شيوعا تحليل النسب والاساليب الاحصائية والتقييم بالخبرة.

المرحلة الرابعة: تصميم نظام النسب لتقييم القوة المالية واختيار المعايير المناسبة.

المرحلة الخامسة: تحديد التغييرات والاصلاحات في مؤشرات القوة المالية للمصارف التجارية.

المرحلة السادسة: تحديد المجموعات النموذجية للمؤسسات الائتمانية فيما يتعلق بالقوة المالية وتحديد خصائصها المميزة.

المرحلة السابعة: تطوير التدابير الهادفة إلى تحسين القوة المالية للمصارف التجارية.

رابعاً: مؤشرات القوة المالية

هناك عدة مؤشرات للقوة المالية يمكن تقسيمها كالتالي:

ا- المؤشرات الاحترازية الجزئية: تعد هذه المؤشرات من الوسائل الرقابة المباشرة للموقف المالي للمصارف والتي تحدد درجة التصنيف الائتماني وتتضمن المؤشرات الاتية(كفاية راس المال، جودة الموجودات، السيولة ، الربحية)(صندوق النقد الدولي ،2024: 128-129).

2 -مؤشر :Z-Score يعد هذا المؤشر من المقاييس الحديثة التي تستخدم لتحديد القوة المالية للمصارف ويتم حسابة عن طريق اضافة العائد على الموجودات الى نسبة حق الملكية لأجمالي الموجودات ويتم قسمة الناتج على قيمة الانحراف المعياري للعائد على الموجودات(البطراني ومتولي،2024: 7).

3 -مؤشر السلامة المالية: تدل هذه المؤشرات على مدى صلابة واستقرار النظام المصرفي ، وتساعد على تقييم مدى فاعلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية والداخلية والاقتصادية ، وتعمل كأداة انذار مبكر في حالة تعرض القطاع المصرفي للخطر(بوهريرة ومصيطفي،2017: 109).وتتضمن هذه المؤشرات(مؤشر كفاية راس المال ومؤشر نسبة العائد على الموجودات ومؤشرات الادارة ونسبة العائد على حق الملكية فضلا عن نسبة الرفع المالي ونسبة السيولة(تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية،2017: 4).

4-مؤشر القوة المالية:CMAEL Framework وتشمل خمس محاور مختلفة وهي نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات والتي تقيس قوة راس مال المصرف ، نسبة مخصصات خسائر القروض الى نسبة اجمالي القروض والتي تقيس جودة الموجودات ، نسبة التكاليف الى الدخل والتي تقيس جودة ادارة التكاليف داخل المصرف ، نسبة العائد على الموجودات لقياس ارباح المصرف ، ونسبة الموجودات السائلة الى الودائع والتمويل قصير الاجل كمؤشر للسيولة(حافظ، 2017: 219-220).

5 -النماذج الاقتصادية والرياضية: تُستخدم لوصف التخصيص الفعّال للأموال المجمّعة والمستثمرة، مع مراعاة السيولة، الكفاءة الاقتصادية، وخصوصية المؤسسة الائتمانية باستخدام النماذج الرياضية. تُعد النماذج الرياضية أكثر الوسائل كفاءة في حل المهام المتعلقة بتحسين موثوقية البنك التجاري، مما يسمح بتقدير شدة المهام المخططة، تحديد مجموعة الموارد المحدودة، وغيرها.(Zenchenk,2015:101)

ومن اهم هذه النماذج نموذجBanko Meter الذي اوصى بتطبيقه صندوق النقد الدولي والذي سيتم توضيحه بالتفصيل.

خامساً: نموذج Banko Meter والية عمله

ان تطور العمل المصرفي وتنوع عملياته اوجد الحاجه الى توفير نظم رقابية متطورة تساعد في تقييم القوة المالية للمصارف ، وبيان المخاطر التي يتعرض لها للحكم على مدى قدرة المصارف على ادارة مخاطرها والسيطرة عليها، هناك العديد من النماذج المستخدمة للتقييم القوة المالية للمصارف لكن صندوق النقد الدولي اوصى بتطبيقه نموذج Banko Meterالذي تم تطويره مؤخرا على نهج بسيط يعتمد على النسب المالية المشتقة من نموذج CAMELS ومعلمات الاجهاد

CLSAمع تعديلات طفيفة في النسب المئوية للنموذج ، يتم قياس القوة المالية من خلال درجة تسمى درجة الملاءة-S)((Scoreنقرش،2021: 25).

ان الدافع الاساسي لأنشاء هذا النموذج جاء نتيجة تدهور الانظمة المالية والمصرفية في اقتصاديات اغلب الدول المتقدمة، مما دفع صندوق النقد الدولي الى استخدام هذا النموذج كنظام انذار مبكر لمراقبة المصارف والتنبؤ بإمكانية تعرضها للصدمات المالية وقياس قوتها المالية لتجنب تعرضها للفشل المالي(البزوني، 2023: 35).

ويتم قياس قوة المصارف بموجب هذا النموذج عن طريق قياس ملاءة كل من متغيرات الداخلة في النموذج والتي حددت من قبل العالم Altman ، اذ يساعد النموذج في درجات الملاءة المالية للمصارف من خلال مراعاة مساهمة كل نسبة في النموذج وفقاً لمعايير صندوق النقد الدولي 2000 وكما في المعادلة التالية:(Budiman&et al,2017:16)

S=1.5*CA+1.2*EA+3.5*CAR+0.6*NPL+0.3*CL+0.4*LA

S:درجة الملاءة

CA:نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات.

EA:نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات.

CAR:نسبة كفاية راس المال.

NPL:نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.

CL:نسبة التكلفة الى الدخل.

LA:نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات.

هذه الارقام (1.5)و(1.2)و(3.5)و(0.6)و(0.3)و(0.4) وضعت من قبل صندوق النقد الدولي كأوزان نسبية لكل مؤشر في معادلة S-Score.

ولتحليل معلمات النموذج وضح صندوق النقد الدولي حدودا لقياس القوة المالية للمصارف اذ اوصى بست نسب مالية مختلفة يمكن دمجها لقياس الفرق بين المصرف الذي يتمتع بقوة مالية ومصرف يعاني من ضائقة مالية (Budiman&et al,2017:17).

سادساً: معلماتالنموذج Banko Meter وحدود صندوق النقد الدولي

- نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات : اكثر من او تساوي 4%.نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات : اكثر من او تساوي 2%.
- نسبة كفاية راس المال: بين 8% الى 40%.
- نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض: اقل من او تساوي 15%.
- نسبة التكلفة الى الدخل: اقل من او تساوي 40%.
- نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات: اقل من او تساوي 65%.

ووفقاً للنموذج جميع المصارف التي لديها قيمة S اكبر من 70% فهي تتمتع بالقوة المالية وقادرة على الوفاء بالتزاماتها بالوقت المحدد ، اما المصارف التي تقل قيمة S عن 50% فهي ليست قادرة على الوفاء بالتزاماتها ، اما المنطقة بين 50%-70% تتمثل بالمنطقة الرمادية وتصنف بكونها تعاني من مشاكل مالية واحتمال البقاء والافلاس يعتمد على قرارات الادارة. (Rahman,2017:65)

ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

(2)جدول

مؤشرات نموذج Banko Meter

المتغير	المؤشر	المعادلة	الاوزان	النسب المعيارية	المصدر
H1	CA	نسبة راس المال /اجمالي الموجودات	1.5	4%≤CA	(Budiman&et al,2017:16)
H2	EA	نسبة حق الملكية / اجمالي الموجودات	1.2	%2 ≤ EA	(Rahman,2017:65)
H3	CAR	نسبة كفاية راس المال	3.5	%8 ≤40%CAR	(نقرش،2021: 25)
H4	NPL	نسبة القروض المتعثرة /اجمالي القروض	0.6	%15≤ NPL	(Bolat,2017: 3)
H5	CL	المصاريف التشغيلية /الدخل التشغيلي	0.3	%40≤ CL	(دلول،2022: 17)
H6	LA	نسبة اجمالي القروض /اجمالي الموجودات	0.4	65≤% LA	(البزوني،2023: 37)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى المصادر المثبتة داخل الجدول.

سابعاً : مؤشرات نموذج Banko Meter

1- نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات : هذه النسبة تعبر عن مقدار تغطية راس المال المدفوع لإجمالي الموجودات ، كما تعبر عن مدى تحمل المصرف لمقدار التغيير في حجم الموجودات ، وان ارتفاع هذه النسبة يشير الى ارتفاع درجة الامان داخل المصرف وسعة رأسماله ويمكن حساب هذه النسبة كالاتي :

نسبة راس المال إلى الموجودات = راس المال المدفوع/اجمالي الموجودات *100%

وعلى وفق معايير نموذج Banko Meter تكون هذه النسبة اكبر او تساوي 4.(Bolat,2017:8) %

2- نسبة حق الملكية الى اجمال الموجودات: تعبر هذه النسبة عن مقدار الموجودات التي تساهم بها استثمارات المالكين من خلال مقارنة اجمالي حق الملكية في المصرف بأجمالي الموجودات، وان ارتفاع هذه النسبة يشير الى الوضع المالي للمصرف اكثر امانا ويتم تمويل الجزء الاكبر من الموجودات من خلال راس المال السهمي واقل اعتمادا على التمويل الخارجي(نقرش،2021: 29)، ويمكن حساب هذه النسبة كالاتي:

نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات= حق الملكية/اجمالي الموجودات*100%

وعلى وفق معايير نموذج Banko Meter تكون هذه النسبة اكبر او تساوي 2.(Bolat,2017:8) %

3- نسبة كفاية راس المال: تتمثل بنسبة راس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر والتي تشير الى ارتفاع معدل الفائدة على الاستهلاك مما يشير الى ان المصارف امنة ومن المرجح ان تفي بالتزاماتها ويمكن قياس هذه النسبة كالاتي(دلول، 2022: 17):

نسبة راس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر= (راس المال الاساسي +راس المال المساعد)/الموجودات المرجحة بالمخاطر *100%

وتهدف متطلبات لجنة بازل 3 الى تعزيز الاستقرار المالي وتقليل احتمالات وقوع الازمات المالية لذلك توصي المصارف بالاحتفاظ بنسبة راس المال تتراوح بين 8%الى 10.5% ،وعلى وفق معايير نموذج Banko Meter تتراوح هذه النسبة بين 8%الى 40%(البزوني،2023: 39).

4- نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض: تهدف هذه النسبة الى احتساب مدى مخاطر عدم السداد التي يواجها المصرف من جراء اعماله وخاصة منح التسهيلات(عبيد،2019: 15) ، وتشير النسبة المرتفعة الى ارتفاع القروض المتعثرة داخل المصرف وهذا يشير الى ضعف جودة الموجودات ، ويمكن احتساب هذه النسبة كالاتي:

نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض= القروض المتعثرة/اجمالي القروض*100%

وعلى وفق معايير نموذج Banko Meterتكون هذه النسبة اقل من% 15.(Bolat,2017:8)

5- نسبة التكلفة الى الدخل: وتشير هذه النسبة مستوى التكلفة النموذجية للأنشطة المصرفية ، ان ارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض الربحية وانخفاضها يؤدي الى زيادة الدخل ، ويمكن حسابها كالاتي(البويضاني،2020: 24):

نسبة التكلفة الى الدخل=اجمالي مصاريف التشغيل /اجمالي الدخل التشغيلي*100%

وعلى وفق معايير نموذج Banko Meterتكون هذه النسبة اقل من او تساوي% 40.(Bolat,2017:8)

6- نسبة القروض الى اجمالي الموجودات: وتشير هذه النسبة الى موجودات المصرف التي يتم تمويلها بالديون بدلاً من حق الملكية(نقرش،2022: 30)، وان ارتفاع هذه النسبة يعني زيادة القروض التي تساهم بشكل ايجابي في ايرادات المصرف ولكن لها تأثير سلبي على السيولة(دلول،2022: 18)، ، ويمكن حسابها كالاتي:

وعلى وفق معايير نموذج Banko Meter تكون هذه النسبة اقل من او تساوي% 65.(Bolat,2017:8)

المبحث الثالث: الاطار التطبيقي

في هذا المبحث سيتم دراسة النسب المالية المكونة لنموذج Banko Meter للمصارف عينة البحث وتقييم القوة المالية لكل مصرف خلال المدة المدروسة وكما يلي:

S=1.5*CA+1.2*EA+3.5*CAR+0.6*NPL+0.3*CL+0.4*LA

S: درجة الملاءة

CA: نسبة راس المال الى اجمالي الموجودات.

EA: نسبة حق الملكية الى اجمالي الموجودات.

CAR: نسبة كفاية راس المال.

NPL: نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.

CL:نسبة التكلفة الى الدخل.

LA: نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات.

هذه الارقام (1.5)و(1.2)و(3.5)و(0.6)و(0.3)و(0.4) وضعت من قبل صندوق النقد الدولي كأوزان نسبية لكل مؤشر في معادلة S-Score .

أولا: قياس نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات *1.5

جدول(3)

CA*1.5

السنوات	مصرف الاتحاد	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف الشرق الأوسط
2010	71.04	32.55	71.775	25.845
2011	62.01	43.5	59.085	33.675
2012	24.39	64.05	83.985	27.465
2013	46.11	54.015	88.515	48.435
2014	53.895	87.03	85.95	54.885
2015	59.865	103.62	82.995	55.545
2016	60.03	92.355	97.965	57.09
2017	64.125	92.505	99.78	48.645
2018	68.895	92.43	80.205	46.83
2019	78.795	92.34	88.305	56.97
2020	77.1	95.295	78.855	57.87
2021	76.845	49.005	61.11	58.515
2022	72.285	47.715	48.105	47.16
2023	72.54	48.045	49.485	55.125

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامجExcel .

توضح النسب المذكورة أعلاه تباين أداء المصارف الأربعة لنسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات *1.5عبر السنوات من 2010 إلى 2023. شهد مصرف الاتحاد انخفاضًا في نسبته المالية خلال الفترة 2010-2012، تبعه تحسن تدريجي واستقرار في السنوات الأخيرة عند حوالي 72.54%في 2023. أما مصرف الموصل فقد أظهر نمواً ملحوظاً في الفترة 2012-2016، حيث بلغت نسبته ذروتها عند 103.62% في 2015، ولكنه شهد انخفاضًا حادًا بعد 2020. بالنسبة إلى مصرف آشور، فقد حقق أعلى أداء في 2017 بنسبة 99.78%، إلا أن الاتجاه التنازلي بدأ بعد ذلك، ليصل إلى 49.485% في 2023. على الجانب الآخر، أظهر مصرف الشرق الأوسط نسبًا أقل مقارنة بالمصارف الأخرى، حيث بدأ بنسبة 25.845% في 2010 وشهد تحسنًا تدريجيًا في السنوات الأخيرة ليصل إلى 55.125% في 2023. يعكس هذا التباين في الأداء اختلاف استراتيجيات المصارف في إدارة رأس المال والمخاطر التشغيلية. تحتاج المصارف التي شهدت انخفاضًا في الأداء إلى تحسين سياسات الإقراض والإدارة المالية لتحقيق استقرار أكبر.

ثانيا : نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات*1.2

جدول(4)

EA*1.2

السنوات	مصرف الاتحاد	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف الشرق الأوسط
2010	68.856	41.532	65.928	17.388
2011	53.424	41.364	59.964	24.768
2012	23.484	56.424	76.38	27.504
2013	65.904	55.86	77.868	31.428
2014	46.476	90.624	74.064	53.94
2015	49.572	86.22	71.748	49.224
2016	49.716	77.736	79.2	52.488
2017	53.124	79.32	84.852	40.656
2018	57.096	77.832	68.892	40.08
2019	65.712	78.54	75.456	48.72
2020	64.548	81.384	69.024	49.056
2021	61.284	42.144	55.032	49.656
2022	61.284	40.944	45.312	40.02
2023	62.208	42.888	48.588	44.856

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامجExcel .

يوضح الجدول تطور للمصارف الأربعة لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات*1.2خلال الفترة من 2010 إلى 2023، حيث تعكس هذه النسبة مدى اعتماد المصارف على حقوق الملكية في تمويل أصولها مقارنة بالتمويل الخارجي. يظهر مصرف الاتحاد استقرارًا نسبيًا مع اتجاه تصاعدي بعد عام 2012، ليصل إلى 62.208% في 2023، مما يشير إلى سياسة مالية متوازنة في هيكل التمويل. أما مصرف الموصل فقد حقق مستويات مرتفعة بين عامي 2014 و2016، حيث بلغت النسبة 90.624% في 2014، إلا أنه شهد انخفاضًا تدريجيًا لاحقًا مما قد يشير إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض. بالنسبة إلى مصرف آشور، فإنه سجل نسبًا مرتفعة حتى 2017 (84.852%)، لكنه شهد تراجعًا ملحوظًا بعد ذلك إلى 48.588% في 2023، مما يعكس تراجعًا في مساهمة حقوق الملكية في تمويل الأصول. من ناحية أخرى، أظهر مصرف الشرق الأوسط تحسنًا تدريجيًا في النسبة خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 17.388% في 2010 إلى 44.856% في 2023، مما يشير إلى تعزيز الاستدامة المالية. بشكل عام، تشير هذه التغيرات إلى اختلاف استراتيجيات المصارف في تحقيق التوازن بين حقوق الملكية والتمويل الخارجي لضمان الاستقرار المالي.

ثالثا: نسبة كفاية راس المال *3.5

جدول (5)

CAR*3.5

السنوات	مصرف الاتحاد	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف الشرق الاوسط
2010	171.5	227.5	192.5	115.5
2011	140	241.5	192.5	171.5
2012	73.5	420	231	185.5
2013	112	476	360.5	257.25
2014	136.5	521.5	490	381.5
2015	108.5	539	679	364
2016	126	497	182	353.5
2017	119	567	406	465.5
2018	140	486.5	966	385.7
2019	147	430.5	948.5	388.5
2020	175	437.5	777	322

2021	136.5	290.5	602	273
2022	129.5	108.5	206.5	444.15
2023	133	108.5	262.5	345.8

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامجExcel .

يوضح الجدول أعلاه تطور نسبة كفاية رأس المال مضروبة في 3.5 للمصارف الأربعة خلال الفترة من 2010 إلى 2023، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المصارف على تغطية المخاطر المحتملة وتحمل الخسائر المالية. يظهر مصرف الاتحاد أداءً مستقرًا نسبيًا، حيث تراوحت نسبته بين 73.5% في 2012 و175% في 2020، مما يشير إلى سياسة متوازنة في تعزيز رأس المال. أما مصرف الموصل فقد سجل أعلى النسب بين جميع المصارف، حيث بلغت ذروتها في 2015 عند 539%، مما يعكس احتياطيات رأس مال قوية، ولكن شهد انخفاضًا حادًا إلى 108.5% في 2023، مما قد يشير إلى ضغوط تشغيلية أو توسع في الموجودات. من ناحية أخرى، أظهر مصرف آشور تحسنًا كبيرًا في 2018 و2019، حيث سجل نسبًا مرتفعة بلغت 966% و948.5% على التوالي، مما يدل على قوة مالية كبيرة، لكنه شهد انخفاضًا ملحوظًا في السنوات اللاحقة. بينما سجل مصرف الشرق الأوسط اتجاهًا متذبذبًا، حيث حقق نموًا تدريجيًا حتى 2017، ليصل إلى 465.5%، ثم تراجعت النسبة لاحقًا إلى 345.8% في 2023، مما قد يعكس الحاجة إلى تعزيز رأس المال لمواجهة المخاطر المستقبلية. تعكس هذه التغيرات ضرورة متابعة سياسات كفاية رأس المال لضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية وتعزيز الاستقرار المالي.

رابعا : نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض *0.6

جدول(6)

NPL*0.6

السنوات	مصرف الاتحاد	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف الشرق الاوسط
2010	0	1.41	1.8	6.234
2011	18.438	0.87	4.2	4.698
2012	23.898	3.396	3	4.5
2013	32.988	1.104	12.15	4.29
2014	7.68	1.08	22.116	4.728
2015	10.866	1.464	27.36	5.922
2016	11.844	1.332	5.034	7.806
2017	6.276	1.326	1.758	8.856
2018	28.518	7.938	13.41	9.39

2019	35.268	7.842	2.562	9.444
2020	28.392	11.556	2.574	10.428
2021	16.638	12.276	4.902	10.5
2022	17.376	13.284	18.252	2.784
2023	16.428	4.152	7.08	2.484

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامجExcel .

يوضح الجدول أعلاه تطور نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض مضروبة في 0.6 للمصارف الأربعة خلال الفترة من 2010 إلى 2023، حيث تعكس هذه النسبة جودة محفظة القروض وقدرة المصارف على إدارة المخاطر الائتمانية. يظهر مصرف الاتحاد ارتفاعًا ملحوظًا في نسبة القروض المتعثرة خلال الأعوام 2013 و2019، حيث بلغت 32.988% و35.268% على التوالي، مما يشير إلى تحديات في تحصيل الديون، في حين شهد تحسنًا بعد عام 2020. أما مصرف الموصل فقد حافظ على مستويات منخفضة نسبيًا طوال الفترة، مما يعكس سياسة ائتمانية أكثر تحفظًا، باستثناء ارتفاع طفيف في 2022. من ناحية أخرى، واجه مصرف آشور ارتفاعًا كبيرًا في القروض المتعثرة في 2014 و2015، حيث بلغت النسبة 22.116% و27.36%، مما يشير إلى ضعف جودة القروض الممنوحة خلال تلك الفترات، إلا أن النسبة شهدت تحسنًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. أما مصرف الشرق الأوسط فقد سجل نسبًا متذبذبة، حيث كانت الأعلى في 2010 عند 6.234% وتراجعت إلى 2.484% في 2023، مما يعكس تحسنًا في جودة المحفظة الائتمانية. تعكس هذه النتائج الحاجة إلى تعزيز إدارة المخاطر الائتمانية وتحسين استراتيجيات منح القروض وتحصيلها لضمان استقرار الأداء المالي للمصارف.

خامسا: نسبة التكلفة إلى الدخل *0.3

جدول(7)

CL*0.3

السنوات	مصرف الاتحاد	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف الشرق الاوسط
2010	3.693	12.426	18.6	6.699
2011	3.687	16.656	22.644	3.504
2012	19.452	9.429	10.506	3.075
2013	9.036	7.974	10.431	3.837
2014	19.431	12.381	4.23	21.786

2015	8.709	6.708	19.836	16.098
2016	15.867	3.564	3.837	7.635
2017	3.438	28.689	24.192	28.764
2018	4.986	7.26	6.393	28.764
2019	14.283	3.405	4.641	22.623
2020	2.466	8.898	17.265	27.681
2021	2.703	3.471	4.485	4.383
2022	10.44	4.704	8.238	3.684
2023	5.565	6.609	3.171	18.993

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامجExcel .

يوضح الجدول أعلاه تطور نسبة التكلفة إلى الدخل مضروبة في 0.3 للمصارف الأربعة خلال الفترة من 2010 إلى 2023، حيث تعكس هذه النسبة كفاءة المصارف في إدارة تكاليفها التشغيلية مقارنة بإيراداتها. يُظهر مصرف الاتحاد تحسنًا ملحوظًا في الكفاءة التشغيلية، حيث انخفضت النسبة بشكل تدريجي من 19.452% في 2012 إلى 5.565% في 2023، مما يدل على تحكم جيد في التكاليف. أما مصرف الموصل فقد سجل تذبذبًا واضحًا في الأداء، حيث بلغت النسبة ذروتها في 2017 عند 28.689% قبل أن تنخفض إلى 6.609% في 2023، مما يشير إلى تحسن في كفاءة المصرف. من ناحية أخرى، شهد مصرف آشور تباينًا في النسبة مع تسجيل مستويات مرتفعة في 2011 و2017، مما يعكس ارتفاع التكاليف التشغيلية في تلك السنوات، إلا أنه تمكن من تقليلها إلى 3.171% في 2023. أما مصرف الشرق الأوسط فقد أظهر نسبًا مرتفعة نسبيًا، خصوصًا في السنوات 2017 و2018 حيث بلغت 28.764%، مما يشير إلى تحديات في السيطرة على التكاليف، رغم التحسن التدريجي لاحقًا. تعكس هذه البيانات الحاجة إلى استمرار المصارف في تحسين كفاءتها التشغيلية وتقليل التكاليف لتعزيز الربحية والاستدامة المالية.

سادسا: نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات *0.4

جدول(8)

LA*0.4

السنوات	مصرف الاتحاد	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف الشرق الاوسط
2010	25.936	13.864	4.468	9.816
2011	25.94	12.768	5.276	11.308
2012	22.56	17.104	6.204	9.636

2013	20.8	10.936	9.404	10.68
2014	20.12	18.972	6.916	11
2015	24.184	17.172	6.56	8.88
2016	23.72	16.808	4.756	6.924
2017	20.704	16.944	5.076	5.2
2018	15.284	10.832	1.764	4.724
2019	18.008	11.188	3.1	5.712
2020	19.376	8.98	2.608	5.256
2021	19.556	3.864	5.876	5.276
2022	18.664	3.604	12.232	8.976
2023	14.956	3.54	12.024	10.396

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج برنامجExcel .

يوضح الجدول أعلاه تطور نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات مضروبة في **0.4** للمصارف الأربعة خلال الفترة من 2010 إلى 2023، حيث تعكس هذه النسبة مدى اعتماد المصارف على القروض في تكوين موجوداتها، مما يؤثر على السيولة والمخاطر الائتمانية. يُظهر مصرف الاتحاد اتجاهًا تنازليًا واضحًا في النسبة، حيث انخفضت من 25.94% في 2011 إلى 14.956% في 2023، مما يدل على سياسة إقراض متحفظة. أما مصرف الموصل فقد شهد تراجعًا حادًا في النسبة، خاصة بعد 2015، حيث انخفضت من 17.172% إلى 3.54% في 2023، مما يشير إلى انخفاض حجم القروض مقارنة بالموجودات. من ناحية أخرى، أظهر مصرف آشور نسبًا منخفضة نسبيًا طوال الفترة، مع تحسن طفيف بعد 2021 حيث بلغت 12.024% في 2023، مما قد يعكس توجه المصرف نحو توسيع محفظته الائتمانية تدريجيًا. أما مصرف الشرق الأوسط فقد سجل نسبًا مستقرة نسبيًا مع زيادة طفيفة في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت من 4.724% في 2018 إلى 10.396% في 2023، مما يشير إلى تحسن طفيف في سياسة الإقراض. تعكس هذه التغيرات اختلاف سياسات المصارف في تحقيق التوازن بين الإقراض والسيولة لضمان استقرار الأداء المالي.

سابعاً : قياس القوة المالية في المصارف المبحوثة.

جدول(9) قياس القوة المالية وفق النموذج Banko Meter

السنوات	مصرف الاتحاد	مصرف الموصل	مصرف اشور	مصرف الشرق الأوسط

2010	34.103	32.928	35.507	18.148
2011	30.35	35.666	34.367	24.945
2012	18.728	57.04	41.108	25.768
2013	28.684	60.589	55.887	35.592
2014	28.41	73.159	68.328	52.784
2015	26.17	75.418	88.75	49.967
2016	28.718	68.88	37.279	48.544
2017	26.667	78.578	62.166	59.762
2018	31.478	68.279	11.367	51.549
2019	35.907	62.382	11.226	53.197
2020	36.688	64.361	94.733	47.229
2021	31.353	40.126	73.341	40.133
2022	30.955	21.875	33.864	54.677
2023	30.47	21.373	38.285	47.765
الوسط الحسابي	29.90579	54.33243	49.01486	43.57571
اعلى قيمة	36.688	78.578	94.733	59.762
اقل قيمة	18.728	21.373	11.226	18.148

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستناد الى نتائج النموذج.

يوضح الجدول أعلاه نتائج قياس القوة المالية للمصارف الأربعة خلال الفترة من 2010 إلى 2023 باستخدام نموذج **Banko Meter**، والذي يقيس مدى قدرة المصارف على مواجهة المخاطر المالية والاستمرارية. وفقًا لمعايير النموذج، فإن المصارف التي تسجل نسبة **70%أو أكثر تعد ذات أداء مالي قوي**، بينما تلك التي تقل نسبتها عن **50%تعتبر داخل المنطقة الحرجة** التي تواجه خطر الإعسار المالي، أما المصارف التي تتراوح نسبتها بين **50%و70%فتقع في المنطقة الرمادية** التي تتطلب تدخلات تصحيحية عاجلة.

تشير نتائج قياس القوة المالية للمصارف الأربعة وفقًا لنموذج Banko Meter خلال الفترة من 2010 إلى 2023 إلى تفاوت واضح في الأداء المالي بينها. ويمكن توضيحها من خلال الاتي

1.الوسط الحسابي:

أ. يُظهر الوسط الحسابي أن مصرف الموصل حقق أعلى متوسط بنسبة 54.33%، مما يضعه في المنطقة الرمادية، حيث يحتاج إلى تدخلات تصحيحية لضمان استقراره المالي. في المقابل، حقق مصرف آشور متوسطًا قدره 49.01%، مما يشير إلى أنه في حدود المنطقة الحرجة، حيث يواجه مخاطر محتملة تتطلب إجراءات حذرة.

ب. أما مصرف الشرق الأوسط بمتوسط 43.57%ومصرف الاتحاد بمتوسط 29.90%، فكلاهما يقع في المنطقة الحرجة، مما يشير إلى ضعف الأداء المالي وارتفاع مخاطر التعثر المالي، مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين أوضاعهما المالية.

2.أعلى قيمة:

أ. سجل مصرف آشور أعلى قيمة بلغت 94.73%في عام 2020، مما يعكس أداءً ماليًا قويًا في ذلك العام وفق معايير النموذج، حيث تجاوزت النسبة الحد الأدنى المطلوب للمنطقة القوية (70%). وهذا يشير إلى تحسن ملحوظ في قدرته المالية في تلك الفترة.

ب. بالمقابل، بلغ أعلى مستوى لمصرف الموصل 78.57%في عام 2017، مما يضعه في المنطقة القوية في ذلك العام، في حين كانت أعلى قيمة لمصرف الشرق الأوسط 59.76%ومصرف الاتحاد 36.68%، مما يؤكد استمرار وقوعهما في المنطقة الحرجة أو الرمادية حتى في أفضل سنواتهما.

3.أقل قيمة:

أ. يُلاحظ أن مصرف آشور سجل أدنى قيمة له عند 11.22%، مما يعكس تدهورًا كبيرًا في أوضاعه المالية في ذلك العام، مما يجعله في وضع خطر الإعسار المالي.

ب. أما مصرف الموصل فسجل أدنى قيمة عند 21.37%، وهو مؤشر على تعرضه لمخاطر مالية كبيرة.

ت. من ناحية أخرى، بلغ أدنى مستوى لمصرف الاتحاد 18.72%ومصرف الشرق الأوسط 18.14%، مما يعكس ضعفًا ماليًا مستمرًا في بعض الفترات التي تتطلب تدخلات عاجلة.

تشير هذه النتائج إلى أن أداء مصرف آشور كان متقلبًا بين الفترات، حيث حقق أداءً قويًا في بعض السنوات وانحدر بشكل حاد في سنوات أخرى. بينما يُظهر مصرف الموصل استقرارًا نسبيًا ولكنه بحاجة إلى تحسين مستدام. أما مصرف الاتحاد والشرق الأوسط، فيواجهان تحديات مستمرة تتطلب استراتيجيات تصحيحية لتعزيز قوتهما المالية والحد من مخاطر الإعسار.

الاستنتاجات:

1. أظهرت المصارف عينة البحث استقراراً في نسبة رأس المال وحقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، مما يعكس إدارة مالية جيدة وقدرة على مواجهة المخاطر المحتملة.
2. سجل مصرفا الموصل وآشور أعلى معدلات كفاية رأس المال، مما يعكس قوة ملاءتهما المالية مقارنة بالمصارف الأخرى.

3. عانى مصرفا الاتحاد وآشور من نسب مرتفعة للقروض المتعثرة في بعض السنوات، مما يشير إلى ضرورة تحسين سياسات الإقراض والتحصيل.
4. سجل مصرف الشرق الأوسط أعلى نسبة في التكلفة إلى الدخل، مما يشير إلى تحديات في تحقيق الكفاءة التشغيلية مقارنة بباقي المصارف.
5. بقيت نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات ضمن الحدود المقبولة في جميع المصارف، مما يدل على اتباع سياسات إقراض متحفظة.

التوصيات:

1. الزام المصارف التي تعاني من ارتفاع نسبة القروض المتعثرة، مثل مصرف الاتحاد وآشور، بتعزيز إجراءات الرقابة الائتمانية وتطوير استراتيجيات أكثر شدة في منح القروض.
2. ينبغي لمصرف الشرق الأوسط العمل على تحسين كفاءته التشغيلية من خلال خفض التكاليف وزيادة الإنتاجية لتحقيق أداء مالي مستدام.
3. ينبغي تعزيز استراتيجيات إدارة المخاطر المالية للمصارف التي تعاني من تذبذب في المؤشرات المالية، مثل مصرف الموصل، لضمان استقرار الأداء المالي.
4. يجب على جميع المصارف اعتماد سياسات تحفيزية لزيادة الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي.
5. يوصي البحثباجراء التقييم الدوري باستخدام نموذج Banko Meter لضمان المتابعة المستمرة للقوة المالية واتخاذ الإجراءات اللازمة وبالوقت المناسب.

المصادر:

اولا : المصادر العربية

1. التقارير المالية لمصرف الاتحاد العراقي للسنوات من 2010-2023.
2. التقارير المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للسنوات من 2010-2023.
3. التقارير المالية لمصرف اشور للسنوات من 2010-2023.
4. التقارير المالية لمصرف الشرق الاوسط للسنوات من 2010-2023.
5. صندوق النقد الدولي ،2017،تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية.
6. صندوق النقد الدولي ،2024، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية ، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.
7. البطراني، رنا محمد ، متولي ، الاء ممدوح،2024، اثر مؤشرات المتانة المالية في قيمة البنوك المدرجة في بورصة الاوراق المالية المصرية ،المجلة العربية للادارة ، مجلد 44،عدد1، مصر.

8.بوهريرة ،عباس ،مصيطفى،عبد اللطيف،2017،تحليل مؤشرات السلامة المالية في الجزائر،حالة بنك (AGB-Cpa)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ،العدد7،الجزائر.

9.البويضاني،خالد، 2020، استخدام نموذج BankoMeter في تقييم القوة المالية للمصارف الاسلامية –دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الاسلامي ، جامعة بلاد الشام.

10. نقرش، محمد، 2021، استخدام نموذج BankoMeter لتقييم الاداء المالي للمصارف الاسلامية في سوريا، رسالة ماجستير، المعهد العالي لإدارة الاعمال، الجمهورية العربية السورية.

11. البزوني، سجاد جواد كاظم، 2023، تقييم الاداء المالي للمصارف العراقية باستخدام نموذج BankoMeter دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2010-2021، رسالة ماجستير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

12. دلول ،كارلا، 2022، تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي في المصارف التقليدية والشركات الصناعية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي لإدارة الاعمال.

13. حافظ، حسن محمد محمد،2017، نحو مؤشر لحساب وتقييم القوة المالية للبنوك في مصر دراسة تطبيقية على البنوك الاسلامية ،البنوك التجارية التقليدية والبنوك التجارية التقليدية ذات الفروع الاسلامية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

14. فياض، سليم رشيد عبود،2023، دور محددات نمو القروض في تحقيق المتانة المالية وتاثرهما على القيمة السوقية المضافة للمصارف التجارية-دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الاهلية من 2006-2021، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم العلوم المالية والمصرفية ، جامعة كربلاء.

15. عبيد ، وائل ، 2019، مقارنة بين نموذج camels وBankometer ، رسالة ماجستير غير منشورة، علوم مالية ومصرفية، المعهد العالي لإدارة الاعمال.

ثانيا: المصادر الاجنبية

1. .Budiman, H., Kristauti, T., &Kristanti, T. (2017). An Evaluation of Financial Stress for Islamic Banks in Indonesia Using a Bankometer Model. Journal of Finance and Accounting, 8(2).

2. Bolat, A. (2017). Evaluation of the Current Financial State of the Banking Sector in Kazakhstan Using Altman's Model and Bankometer Model. Espagios, 38(48).

3. Cargill, T. F. (2006). Central Bank Capital, Financial Strength and Bank of Japan. FRBSF Economic Letter.

4. Farooq, O., Shehata, N., & Nathan, S. (2018). Dividend policy and informativeness of reported earnings: evidence from the MENA region. *International Review of* Finance, 18(1), 113-121.
5. Ismail, R. F., Arshad, R., & Othman, S. (2014). The influence of insiderownership and board independence on the narrative risk reporting. Asian SocialScience, 10(1), 28—42.
6. Jaara, B., Alashhab, H., &Jaara, O. O. (2018). The determinants of dividend policy for non-financial companies in Jordan. *International Journal of Economics and Financial Issues*, *8*(2), 198-209.
7. Kaur, J. and Kaur, K. (2024), "Board composition, ownership structure and dividend policy: Evidence from NSE listed companies in India", International Journal of Law and Management, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print.
8. Le Duc Hoang, N. T. A., Phuong, N. Q., & Phuong, T. T. (2020). Impact of Ownership Structure on Dividend Policy: Case Study of the Listed Oil and Gas Companies in Vietnam.
9. Lin, C., Ma, Y., Malatesta, P., & Xuan, Y. (2011). Ownership structure and the cost of corporate borrowing. Journal of financial economics, 100(1), 1-23.
10. Lotfi, T. (2018). Dividend Policy in Tunisia: A Signalling Approach. International Journal of Economics and Finance, 10(4), 84.
11. Mei, X., & Wei, X. (2015, January). Analysis of dividend policy of listed company and its financial impacts. In *2015 International Symposium on Computers & Informatics* (pp. 110-116). Atlantis Press.
12. MIKE, G. D. (2017). *Dividend and dividend policy* (Doctoral dissertation, Faculty of Management Sciences, University of Jos).
13. Mishkin, F. (2000). Markets, Financial Institutions. Addison Wesley Longman Inc, 3rd ed., USA.
14. Mogha, V., & Williams, B. (2021). Culture and capital structure: What else to the puzzle?. International Review of Financial Analysis, 73, 101614
15. Mogha, V., & Williams, B. (2021). Culture and capital structure: What else to the puzzle?. *International Review of Financial Analysis*, *73*, 101614.
16. Muritala, T. A. (2012). An empirical analysis of capital structure on firms' performance in Nigeria. International journal of advances in management and economics, 1(5), 116-124.
17. Muriuki, B. N., Iravo, M., & Wanyama, D. (2018). Effect of ownership structure on the financial performance of insurance firms listed on Nairobi securities exchange. *International Journal of Business Management and Finance*, *2*(1).

18. Naz, F., Abrish, S., & Sadiq, N. (2023). Dividend Policy and Firm Performance with Moderating Effect of Ownership Structure: Evidence from The Manufacturing Firms in Pakistan. International Journal of Management Research and Emerging Sciences, 13(2).
19. Ngo, A., Duong, H., Nguyen, T., & Nguyen, L. (2020). The effects of ownership structure on dividend policy: Evidence from seasoned equity offerings (SEOs). *Global Finance Journal*, *44*, 100440.
20. Otekunrin, A. O. (2018). Dividend policy and corporate governance regulation and practice in Nigerian banks. *Journal of Management and Corporate* Governance, 10(2), 18-59.
21. Purbawangsa, I., &Rahyuda, H. (2022). The effect of ownership structure, dividend policy, composition of the board of directors on financial performance and share return. Accounting, 8(1), 1-8.
22. Rahman, Z. (2017). Financial Soundness Evaluation of Selected Commercial Banks in Bangladesh: An Application of Bankometer Model. Journal of Finance and Accounting, 8(2). Retrieved from www.iiste.org
23. Ruan, W., Tian, G., & Ma, S. (2011). Managerial Ownership , Capital Structureand Firm Value : Evidence from China ' s Civilian-run Firms. Australasian AccountingBusiness and Finance Journal, 5(3), 73–92.
24. Ruddy, J. A. (2021). An Analysis of Bank Financial Strength Ratings and Credit Rating Data. Risks, 9(15). https://doi.org/10.3390/risks9090155
25. Salehnezhad, S. H. (2013). A study relationship between firm performance and Dividend policy by Fuzzy regression: Iranian scenario. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, *3*(2), 7
26. Silva, L., Georgen, M., and Renneboog, L., (2004). "Dividend Policy and Corporate Governance", First ed, University of Oxford, New York, USA.
27. Tran,Duc Hung ,2014," Multiple corporate governance attributes and the cost of capital – Evidence from Germany" The British Accounting Review, Volume 46, Issue 2, June , Pages 179-197.

28. Warrad, L., Abed, S., Khriasat, O., & Al-Sheikh, I. (2012). The effect of ownership structure on dividend payout policy: Evidence from Jordanian context. *International journal of economics and* finance, 4(2), 187-195.

29. Zechenko, S. V. (2015). Improvement of the Methodological Approach to the Integrated Assessment of the Financial Strength of Commercial Banks. Mediterranean Journal of Social Sciences, 6(5S4).